العنوان: المجذومون بمغرب بداية العصر الحديث

المصدر: دراسة المجالات الاجتماعية المهمشة وتاريخ المغرب

الناشر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن امسيك - مختبر المغرب والعوالم المغربية

المؤلف الرئيسي: جادور، محمد

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2011

الصفحات: 137 - 154

رقم MD: 594512

نوع المحتوى: بحوث المؤتمرات

قواعد المعلومات: HumanIndex

مواضيع: تاريخ المغرب، المجذومون، المهمشون، التاريخ الاجتماعي

رابط: http://search.mandumah.com/Record/594512

المجذومون بمغرب بداية العصر الحديث

محمد جادور(*)

« Dans une page, la marge,
c'est ce qui tient les lignes. »
Jean-Luc Godard

تتخلل الروايات الإخبارية المتعلقة بتاريخ المغرب نتف من الإشارات إلى مرض قديم هو الجذام الذي كان يفتك بالإنسان ويسفر عن تهميشه. غير أن هذه النتف لا تسعف الباحث في سعيه نحو إعادة بناء الصور التي كان يحيا في ظلها هؤلاء المبعدون، إذ لا تمكنه مثلا من معرفة عدد حاراتهم، والطرق المتعبة في علاجهم. كما أن المصادر لا تتناول النصوص الشرعية أو التنظيمية التي كان يتم اعتمادها لفصل الجذامى وعزلهم في حارات خاصة. فما هي المواضع التي كانت تختار لتشييد هذه الحارات؟ وما هو التنظيم الداخلي الذي كانت

*. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بنمسيك، الدار البيضاء.

تخضع له؟ وما هي مصادر وأشكال تمويلها؟ ومن كان يشرف على تسييرها؟ وهل تمتع المصابون بحرية التنقل داخل المدن المجاورة؟ وما هي طبيعة الضغوط العائلية والاجتماعية التي تعرضوا لها؟ وما هو الموقف الشرعي الذي اتخذه الفقهاء من هؤلاء المصابين؟ وهل كان ولوج المريض إلى الحارة يفقده ممتلكاته؟ وهل كانوا يحملون شارات خاصة تميزهم عن الآخرين كما كان عليه الأمر بأوروبا؟ أسئلة مهمة ومتعددة الأوجه يثيرها موضوع المبعدين بفعل الجذام.

حارات الجذامى

جُذِم: أصابه الجذام، وهو داء كالبرص يسبب تساقط اللحم والأعضاء[1]. والجذام مرض مزمن يتطور ببطء شديد، وتصل فترة حضانته إلى نحو خمسة أعوام، بينما قد لا تظهر أعراضه إلا بعد عشرين عاماً. وينتقل عبر رذاذ الأنف والفم، لكنه ليس شديد العدوى. وقد عرف الجذام في الحضارات القديمة في الصين ومصر والهند، كما ورد ذكره في سفر اللاويين من التوراة المحرفة[2]. ويعتقد أن تاريخ أول إشارة إلى الجذام هو عام 600 قبل الميلاد، وأن أصله هو الشرق الأدنى، غير أن اكتشاف علاج جرثومته لم يتم إلا سنة 1875 من طرف النرويجي Hansen.

ولا نقف، من خلال المصادر التاريخية، إلا على ثلاث حارات للجذامى بمغرب بداية العصر الحديث، وهي حارات فاس ومراكش وتازة. على أن هناك إشارات إلى وجود حارات أخرى، منها حارة مدينتي الرباط وسلا التي خربت خلال حكم المولى سليمان، ثم حارة منطقة دكالة[3]. لكن الراجح أن كل المدن الكبرى على الأقل كانت تتوفر على حارات لهذا الغرض. إذن لماذا اختيار موضوع الجذامى؟ ولماذا التوقف عند بداية العصر الحديث؟

---

1. ابن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ، ص. 578.
2. A. Brycesson, "Leprosy", *Médecine internationale*, 1981, 1ére éd. t.3, pp. 123-126.
3. عبد العزيز بنعبد الله، "كيف تطور الطب والصيدلة بالمغرب"، **مجلة التاريخ العربي**، العدد 27، صيف 2003، صص. 16-17.

تسعى هذه المداخلة إلى إثارة الانتباه إلى المجتمع المجهري الذي مثله المجذومون، ومحاولة خلخلة سكوت المصادر الإخبارية عن معاناة هذه الشريحة من سكان المغرب. أما اختيار بداية العصر الحديث، فيرتبط في شكله ومضمونه بآخر وأهم نص، على علاته، وصلنا عن الموضوع - وهو نص الوزان -، باستثناء ما أكده ابن القاضي، حين وصف أحياء مدينة فاس في الفترة التي عاصرها[4]، ثم ما ورد عند محمد القادري بخصوص حارة مدينة فاس. ويحمل نص الوزان في طياته بعض التساؤلات المستفزة لحدس المؤرخ. فما هو مضمون هذا النص؟

لقد وقف الحسن الوزان، في وصفه لأحياء مدينة فاس، عند حارة المجذومين، أو كما سماه "ربض" المجذومين، قائلا: "وهناك ربض آخر يسكنه المجذومون يحتوي على مائتي دار تقريبا، ولهم رئيسهم الديني الذي يجمع دخل الأملاك العديدة الموقوفة عليهم لوجه الله من طرف الأعيان وغيرهم من المحسنين. ويقدم إلى هؤلاء المرضى كل ما هو ضروري لهم بحيث لا يحتاجون إلى شيء، ويقوم رؤساؤهم بتخليص المدينة من كل مجذوم، ولهم السلطة لإخراج كل من رأوه مصابا بهذا الداء من فاس وإسكانه بهذا الربض. وإذا هلك مجذوم ولم يترك وارثا آل نصف تركته إلى جماعة الربض، والنصف الآخر للشخص الذي دل عليه. وإذا كان للهالك المجذوم أبناء اختصوا بتركة أبيهم. واعلم أنه يعد من المجذومين البرصان الذين تظهر على أجسامهم بقع بيض وغيرهم من ذوي الأمراض المزمنة"[5].

وتستشف من القراءة الأولية لهذا النص ملاحظتان: الأولى تتعلق بما أسماه الرئيس الديني للجذامى، والثانية ترتبط بمسألة ذات أبعاد فقهية، تتجلى في كون كل من دل على مجذوم ما يحصل على نصف تركته، وإذا لم يترك

---

4. "وكذلك رباط الخميس وأفركان والحارة والمرس [...]". راجع: أحمد ابن القاضي، **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973، ج1، ص. 51.

5. الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص. 278.

وارثا يعود نصف تركته للحارة.

ولما وصف مارمول أرباض فاس البالي قال: "يقع خارج المدينة القديمة، في جهة الغرب، ربض المرس، الذي تربو الديار فيه على ثلاثمائة [...] ويشتمل على عدة كهوف منحوتة في الصخر، كان ملوك فاس قديما يخزنون فيها القمح [...] وليس في هذا الربض سوى دور قبيحة، يلتجئ إليها جميع اللصوص والمحتالين والمتسكعين في المدينة، يتخذونها أماكن للفساد والعهارة، ويتعاطون فيها لعب الورق والقمار ومعاقرة الخمر، دون أن تستطيع العدالة أن تلقي عليهم القبض، لأن هذه الديار قائمة على جانب النهر. فبمجرد ما يحضر قاض يقطعون النهر إلى الضفة الأخرى ويلتجئون إلى غابة كثيفة من الأشجار المثمرة، حيث يستحيل العثور عليهم [...] كما يوجد في نفس الجانب ربض يضم نحو ستين دارا، فيه مستشفى للمجذومين يقبض مديره الدخل، فيطعمهم منه ويعولهم، وكذا الصدقات، ولا يسمح لهم بالتجول عبر المدينة كسائر المصابين بمرض عضال في مدينة فاس. وحتى لو أراد رجل أن يعالج من ذوي البيوتات الكبرى في منزله، فإنه لا يقبل منه ذلك، بل يحمل إلى المستشفى الذي يرث نصف ماله إذا توفي، ويترك الباقي لورثته، وبذلك أصبح مستشفى الجذامى يملك ثروة طائلة."[6] وقد وقع خلط لمارمول بين المارستان وحارة الجذامى، إذ سبق أن وصف هذا المستشفى قائلا: " هناك فقط مستشفى في الربض معد للمرضى الغرباء، لكن يجب أن يعالجوا أنفسهم على نفقتهم، إذ يكتفون بخدمتهم وتغذيتهم، لأن المستشفى أفقر من أن يزودهم بالباقي"[7].

قبل مناقشة هاتين الملاحظتين، لابد من الوقوف عند المواضع التي كان يتم اختيارها لبناء هذه الحارات.

---

6. كربخال مارمول، **إفريقيا**، ج 2، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي وآخرون، دار نشر المعرفة، 1989. صص. 160-161.

7. ن. م.، ج2، ص. 147.

مواضع الحارات

يحيل مصطلح الحارة على كل محلة دنت منازلها كما في القاموس، وهي المجال الذي تتصل دوره والجمع حارات[8]. وهو مضمون يعبر عن مورفولوجية السكن المتراص، ويعكس التضامن والتكافل الاجتماعيين المستمدين من سيادة العلاقات المبنية على الفكر الجمعي. وقد وقفنا على وجود ثلاث حارات للجذامى بكل من فاس ومراكش وتازة. ومن خلال مقارنة المواضع التي احتلتها، يمكن تسجيل ثلاث ملاحظات:

- التموضع بشرق المدن: كانت حارة فاس في بداياتها الأولى على الطريق المؤدي إلى تلمسان، أي بباب الكنيسة. وكما يدل عليه اسمه، فقد كان حيا لأقلية المسيحيين، قبل أن يصبح حيا للجذامى. واتخذت حارة مراكش موضعا خارج باب أغمات، شرق المدينة، حيث يوجد سيدي يوسف بن علي حاليا. واحتلت حارة الجذامى بتازة فضاء خارج أسوار المدينة في الجهة الشرقية.

- مجاورة المجاري المائية: تمركزت الحارة الأولى بجانب وادي فاس، والثانية بجوار وادي إيسيل وما جاوره من عيون واقعة خارج باب أغمات بمراكش، والثالثة قرب مجرى ماء عين ياسين بتازة.

- احتلال مجالات الكهوف المجاورة للمدن: ويتعلق الأمر خاصة بحالتي فاس وتازة، وهو أمر له علاقة وطيدة، بالتأكيد، بالطبيعة الطبوغرافية للمدينتين، رغم أن حارة مراكش بدورها، كان يوجد بها الغار، الذي كان سيدي يوسف بن علي يعالج فيه المرضى الواردين عليه.

إذن لماذا كانت الحارات تبنى بشرق المدن؟ أو بجوار المجاري المائية؟ أو بالقرب من الكهوف؟

بالنسبة لتموضعها شرق المدن، ولمجاورتها للمجاري المائية، يقدم لنا ابن أبي زرع، في الخبر عن بناء مدينة فاس، إجابة شافية في هذا الصدد، يمكن أن تنسحب على باقي الحارات، إذ قال: " فصنع هنالك بابا شرقيا يعرف بباب الكنيسة، ومنه يخرج إلى بلاد تلمسان، ومنه يخرج إلى حارة المرضا [...] فلم

8. ابن منظور، **لسان العرب**، ص. 1068.

يزل الباب [...] إلى أن هدمه عبد المومن بن علي [...] فلم يزل مهدوما إلى أن بناه الناصر بن المنصور الموحدي حين جدد سور المدينة [...] وسماه باب الخوخة، وكانت حارة المرضى بخارج هذا الباب ليكون سكناهم تحت مجرا الريح الغربية فتحمل الرياح أبخرتهم ولا يصل إلى أهل المدينة منها شيء، وليكون تصرفهم من الماء وغسلهم بعد خروجه من البلد [...]"[9]. وسارت رواية الجزنائي وهو يتحدث عن عدوة الأندلس في نفس الاتجاه: "[...] وفتح [الإمام إدريس] هناك بابا سماه بباب الكنيسة يعرف الآن بباب الخوخة، وبخارجه كان يسكن المرضى لتكون روائحهم تحت الريح الغربية لأنها الغالبة بفاس، وليكون تصرفهم من الماء بعد خروجه من البلد ولا يصل من ضررهم للمدينة شيء [...]"[10]، خاصة وأن وادي فاس "[...] يخرج منها [أي من فاس] وقد حمل أثفالها وسائر فضلاتها فيسقي جناتها [...]"[11].

أما فيما يتعلق بالكهوف، فالظاهر أن سكن الجذامى بها ارتبط إما بالبدايات الأولى لتهميشهم، أي قبل أن يقدم المخزن على تخصيص حارات لهم، إذ كانوا يضطرون إلى الانعزال بها، كملاذ يبعدهم عن الضغوطات النفسية والاجتماعية التي كانت تمارس عليهم داخل مراكز المدن، أو بالفترات التي كانت تنتشر فيها الفوضى وانعدام الأمن والمجاعة، كما تدعم ذلك شهادة ابن أبي زرع، حين قال: "فلما كانت المجاعة العظمى التي خلا فيها المغرب وتوالت به الفتن وعدمت الأقوات [...] لما أراد الله انقراض الدولة الموحدية وظهور الدولة المرينية بالمغرب [...] فانتقل الجذما في أيام المجاعة والفتنة من خارج باب الخوخة وسكنوا بالكهوف التي بخارج باب الشريعة من أبواب عدوة القرويين، وهي الكهوف التي بقرب الوادي بين مطامر الزرع وجنة المصارة، فأقاموا هنالك إلى أن ظهرت الدولة المرينية على المغرب فاستقام أمرها

9. ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، صص. 41.40.

10. علي الجزنائي، **جنى زهرة الآس...** تحقيق عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية، 1991، صص. 25.24.

11. أحمد ابن القاضي، **جذوة الاقتباس...**، ج 1، ص. 43.

[...]"[12]. كما ورد في حوالة حبسية بتازة، تتناول رسما لحدود أحد الجنانات ما يلي: "جميع الجنان الغربي [...] المسمى المصدر خارج باب الشريعة يحده غربا المحجة الفاصلة بينه وبين كهوف بن خشيشن وحارة الجذما وقبلة رقعة الحارة التي كانت في ملك الجوزاتي [...] وشرقا الساقية التي بها مجرى ماء عين ياسين [...] وجوفا مقبرة الكهوف [...]"[13]. وكان "أبو يعقوب يوسف المبتلى [...] بحارة الجذماء، قبلي حضرة مراكش وبها مات في شهر رجب عام ثلاثة وتسعين وخمسمائة، ودفن خارج باب أغمات عند رابطة الغار"[14].

غير أن مدينة فاس، شهدت خلال العصر المريني تغييرا لموضع الحارة، أشارت إليه المصادر الإخبارية، وتحديدا ابن أبي زرع: "[...] فرفع إلى يعقوب بن عبد الحق أمر الجذما وتصرفهم وغسل ثيابهم وآنيتهم وأقذارهم في نهر مدينة فاس لقربهم منه، وأن ذلك ضرر لأهل المدينة، فأمر رحمه الله عامله على المدينة وهو الشيخ إدريس ابن أبي قريش أن ينقلهم من هنالك ليبعدوا عن ماء النهر، فنقلهم إلى كهوف برج الكوكب الذي بخارج باب الجيسة من أبواب عدوة القرويين، وذلك في سنة ثمان وخمسين وستمئة"[15]. وهو الأمر الذي أكده الجزنائي[16]. لكن السؤال الذي يطرح في هذا الباب يتعلق بالخلفيات الحقيقية لنقل الجذامى، والتي لم يرد ربما ابن أبي زرع إماطة اللثام عنها. فإذا كان من المسلم به أن الأضرار التي خلفها استقرار الجذامى بخارج باب

---

12. ابن أبي زرع، م. س.، صص. 41.40.
13. حوالة أحباس تازة في مستهل ربيع الثاني 907 هـ، الجزء 6 من ميكروفيلم رقم 134، خ.ع، الرباط، ص. 106. لا ندري هل القصد هو كهوف ابن الغماري أم زاوية أملي.
14. ابن الزيات، التشوف إلى رجال التصوف، وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق، أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الأولى، 1984، صص. 313.312.
15. ابن أبي زرع، م. س. صص. 41.40، و صص. 219.218. ثم علي الجزنائي، م. س.، 1991، صص. 25.24 وأورد نفس الرواية حرفيا، أحمد ابن القاضي، م. س. ج1، صص. 35.34.
16. "فرفع لمولانا أمير المسلمين يعقوب بن عبد الحق رحمه الله أن ذلك يضر بالناس، فأمر بانتقالهم لكهف بظاهر برج الكوكب (حيث يوجد الآن ضريح سيدي علي المزالي)، وهو الموضع الذي فيه سكناهم الآن [...] "علي الجزنائي، م. س. صص. 24. 25.

الخوخة قد كان لها الأثر البالغ على سكان المدينة، خاصة وأن "وادي فاس، الذي ينبع من فحص سايس، يخترق مساجد وحمامات ودور وفنادق وسقايات المدينة ومرافقها العمومية، ثم ما يبقى منه يخرج في ساقية من جهة باب الخوخة، فيسقي جميع البساتين والحدائق الموجودة هناك إلى قرب نهر سبو"[17]. فإن الأمر الذي يظل عالقا هو: هل فعلا نقل المرينيون حارة الجذامى، نتيجة الشكاوى التي وجهها السكان عن أضرار لحقت بهم؟ أم هل أن المخزن المريني، حين اتخذ فاس عاصمة له، أراد إبعاد الحارة عن الإقامة السلطانية، لأن المجذومين كانوا قريبين من روض المصارة بفاس أو الرياض المملوكية، التي كانت تمتد جنوبي القصر الملكي حيث المدينة الحديثة (دار الدبيبغ). كما أن نقل الحارة إلى باب عجيسة، أي شمال المدينة، سيحل العديد من المشاكل المرتبطة بأضرار المرضى على الأصحاء، خاصة مسألة الروائح الكريهة، التي سيبقى تأثيرها فقط رهين الحالات التي يكون فيها مصدر الرياح شماليا شرقيا أو شماليا غربيا، ولن تجتاح المناطق المأهولة من المدينة، سواء هبت رياح الشرقي أم رياح الغربي، وهي الأكثر انتشارا على مدار السنة. ويبقى هذا الاحتمال هو الأرجح في تصورنا، وإن كانت المصادر الإخبارية لا تسعفنا في تأكيده أو نفيه.

ومهما يكن من أمر، فإن حارة الجذامى تموضعت في البداية بين باب الخوخة فباب المحروق وهضبة المرينيين، ثم عند قدم هضبة المرينيين قرب باب عجيسة[18]. والأكيد أن المخاضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها مدينة فاس في العصرين المريني والوطاسي وما تلاهما من أزمات، في فترة كان يعرف فيها مرض الجذام أوج عنفوانه، كان لها انعكاسا جليا، على تموضع الحارة بأطراف المدينة.

---

17. علي الجزنائي، م. س. ، تعليق للمحقق، ص. 116.

18. كانت حارة الجذامى توجد في البداية شرق المدينة في ناحية كراواوة، ثم انتقلت في أيام المرينيين مرتين لتختفي تماما في تاريخ نجهله. راجع: روجي لوطورنو، فاس قبل الحماية، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص. 110. بالنسبة لمواضع حارات الجذام، راجع، صص. 100.89.

فيما يتعلق بالمكان الذي بلغتنا عنه آخر إشارة لوجود حارة الجذامى، وهو برج الكوكب، فقد تم الاستغناء عنه بعدما أنشأ السلطان أحمد المنصور "بستيون" باب المحروق، وهو الذي كان يسميه الفرنسيون أيام احتلالهم لفاس البرج الشمالي، وأصبح بعض المتفرنسين يطلقون عليه برج النور(Nord)[19]. ولا ندري هل بقيت الحارة موجودة بجانبه، أم لا، حيث إن المصادر السعدية والعلوية تطبق الصمت على هذا الموضوع، ولا تقدم لنا أية شهادة بهذا الخصوص. فهل تم نقل الحارة إلى مكان آخر؟ أم أن عدد الجذامى قد تقلص مع وصول السعديين إلى السلطة، متزامنا بذلك مع ما حدث في منتصف القرن السادس عشر بأوروبا، حيث تمت محاصرة الجذام نسبيا، إذ أصبحت الحارات شبه فارغة، إلا من بعض الانتهازيين الجشعين، وتقلصت أعدادهم بفعل عمليات العزل التي طالتهم، بل اختفت نسبيا آخر فلول المصابين بالجذام من الحارات؟ وهو اختفاء ربطه البعض بالتطور الملحوظ لداء السل، وما وفرته جرثومة كوخ من مناعة نسبية، ورأى البعض الآخر في قوة عدوى هذه الأخيرة، سببا رئيسا في موت كل المجذومين الذين كانت أجهزتهم المناعية أقل قدرة على التصدي للوباء الجديد[20]. وقد أصدر لويس الرابع عشر فيما بعد مرسوما سنة 1672م، يجعل بموجبه الجذامى وممتلكاتهم تحت سلطة Saint-Lazare وMont-Carmel[21].

وتعيد إشارة من محمد القادري النقاش إلى بداياته، وتتعلق باستمرار وجود حارة الجذامى إلى غاية سنة 1102 هـ/ 1690م؛ فلما تحدث عن وفاة محمد بن عبد الكريم الجزائري قال: "توفي بفاس سنة اثنين ومائة وألف ودفن خارج باب الجيسة، وبني على قبره بيت بروضة ابن جلول عن يسار المار إذا أعيدت

---

19. راجع تعليقا للمحقق، علي الجزنائي، م. س.، ص. 109.

20. A. Musso, "La tuberculose a-t-elle étouffé la lèpre ?" in *La Recherche*, avril 2005, n° 385, p. 18.

21. N. Beriou, F.-O. Touati, *Les lépreux entre conversion et exclusion aux XIIéme - XIIIème siècle*, Spolète, 1991.

الطريق المرور عليها لحارة المرضى [...]"[22]. كما أشار ابن زيدان إلى أن المولى إسماعيل اغتاظ كثيرا، لما افتدى أسيرا قضى مدة طويلة بفرنسا، وورد عليه مجذوم الأنف[23]، مما يؤكد أن الحارة حافظت على نفس الموضع، وظلت توفر خدماتها للمصابين حتى عهد المولى إسماعيل، وما تلاه. بل زار أحد الفرنسيين حارة مراكش عام 1875 م[24].

الحارات: مصادر التمويل وأشكال التسيير

تصعب الإحاطة بتفاصيل هذا الموضوع نظرا لعدم وفرة المادة التاريخية، اللهم بعض الإشارات الطفيفة والمقتضبة؛ ففيما يتعلق بمصادر التمويل، أورد ابن أبي زرع بخصوص يعقوب بن يوسف بن عبد المومن بن علي ما نصه: " بنا المارستان للمرضى والمجانين وأجرا المرتبات على الفقهاء والطلبة على قدر مراتبهم وطبقاتهم، وأجرا الإنفاق على أهل المارستان والجذما والعميان في جميع عمله [...]"[25]. وقال في موضع آخر، وهو يتحدث عن يعقوب بن عبد الحق المريني، الذي بنى مارستان المرضى والمجانين، "وأجرى عليهم النفقات وجميع ما يحتاجون إليه من الأغذية والأشربة، وأمر الأطباء بتفقد أحوالهم كل يوم غدوة وعشية، وأجرا على الكل الإنفاق من بيت المال، وأجرا على الجذما والعميان والفقراء مالا معلوما يأخذونه في كل شهر من جزية اليهود لعنهم الله [...]"[26].

22. محمد القادري، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، مكتبة الطالب، الرباط، 1986، ص. 24. راجع كذلك: محمد بن جعفر الكتاني، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من الصلحاء بمدينة فاس، تحقيق عبد الله الكامل الكتاني وآخرون، نشر دار الثقافة، الدار البيضاء، ص. 185.

23. عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، الجزء الثاني، المطبعة الوطنية، الرباط، 1990، ص. 68.

24. عبد العزيز بنعبد الله، م. س.، 17-16.

25. ابن أبي زرع، م. س.، صص. 219-218.

26. ابن أبي زرع، م. س.، ص. 298.

إذن من الواضح أن المخزن، على الأقل منذ العصر الموحدي، تكفل بتمويل حارات الجذامى، شأنها في ذلك شأن المؤسسات الاجتماعية الأخرى، إما من خزينة الدولة أو من خلال التنازل عن بعض الموارد الجبائية من قبيل الجزية المفروضة على أهل الذمة. أما باقي الموارد، فكانت تأتي إما عن طريق الأحباس التي يعينها المخزن لهذه الحارات، أو بواسطة الصدقات والهبات التي يقدمها أو يحبسها بعض الأشخاص. ففيما يخص الأحباس الرسمية، أشار ابن الحاج النميري إلى ما كان يعينه ملوك بني مرين "برسم المدارس والزوايا والمارستانات المعدة للرفق بأهل البلايا"[27] من أحباس، ووقف أيضا، عند زيارة أحد ملوك بني مرين لمارستان سلا[28].

وفيما يرتبط بالمساهمات الفردية، فقد أوضح الحسن الوزان، أن الحاجات الضرورية للمجذومين كان يتم توفيرها من "دخل الأملاك العديدة الموقوفة عليهم لوجه الله من طرف الأعيان وغيرهم من المحسنين"[29]. وهو الأمر الذي تثبته بعض الحالات التي تحدثت عنها المصادر؛ فحين أراد علي بن إسماعيل بن حرزهم أن يتصدق على أخيه بنصيبه في تركة أبيهما، رفض الأخ ذلك فأجابه قائلا: "لئن لم تفعل ذلك لأتصدقن به على الجذماء. فلما رأى عزمه على ذلك أحضر الشهود وتصدق عليه بميراثه وقبل ذلك"[30]. وتضمن كتاب المعيار للونشريسي نازلة فقهية أجيز فيها التصدق عليهم، لأن "المجاذم ليسوا قوما بأعيانهم"[31]. وهي النازلة التي تؤكد أن الصدقات

---

27. ابن الحاج النميري، **فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب**، دراسة وإعداد محمد بنشقرون، الرباط، بدون تاريخ، ص. 17.

28. ابن الحاج النميري، نفسه. ص. 43.

29. الحسن الوزان، م. س.، ص. 278.

30. ابن عيشون الشراط، **الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من مدينة فاس**، دراسة وتحقيق زهراء النظام، منشورات كلية الآداب، الرباط، الطبعة الأولى، 1997، ص. 59.

31. أبو العباس أحمد الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، خرجه جماعة من العلماء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، الرباط، ودار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401 هـ/ 1981، ج 6، ص. 506.

ظلت من بين موارد الإنفاق الأساسية على حارات الجذامى. وأكد مارمول ذلك، لما قال بأن حي الجذامى كان "يقبض مديره الدخل، فيطعمهم منه ويعولهم، وكذا الصدقات"(32). وتجمع المصادر المحلية والأجنبية، على أن حارات الجذامى كانت تتوفر على كل المستلزمات الأساسية المتعلقة بتمويل قاطنيها. مما كان يعفيهم، ربما، من التسول بكثافة داخل المدن المجاورة، كما كانت العادة جارية في أوروبا.

أما فيما يتصل بالمسؤول عن تسيير هذه الحارات، فكما لاحظنا تحدث الحسن الوزان عن "رئيسهم الديني"، وسماه مارمول بمدير المستشفى، في إشارة إلى الحارة. فهل يتعلق الأمر بفقيه أم بأمين مال أم بناظر أحباس أم بمحتسب؟ لا تقدم لنا المادة الإخبارية إجابات شافية في هذا الباب، باستثناء الجملة العابرة التي أوردها ابن أبي زرع، في معرض حديثه عن الأمر الذي أصدره يعقوب بن عبد الحق بخصوص نقل الحارة إلى كهوف برج الكوكب: "فأمر رحمه الله عامله على المدينة وهو الشيخ إدريس ابن أبي قريش أن ينقلهم من هنالك ليبعدوا عن ماء النهر، فنقلهم إلى كهوف برج الكوكب الذي بخارج باب الجيسة من أبواب عدوة القرويين"(33). وهذه الإشارة لا تمكننا من معرفة المشرف المباشر على الحارة، وإنما تؤكد لنا فقط أن مسألة التسيير كانت تحت رحمة المخزن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. لكن الراجح أن مثل هذه المؤسسات كانت توضع عادة تحت إشراف نظار الأحباس، المراقبين من طرف القائد والقاضي، نظرا لارتباط موارد تمويلها، وطرق تسييرها، مبدئيا، بجانب كبير من اختصاصاتهم.

المجذومون والمجتمع

تخلو المصادر الإخبارية من أية أوصاف للأوضاع التي كان يحيا في ظلها الجذامى داخل الحارات. فباستثناء ما أورده عبد العزيز بنعبد الله، بناء على

32. كربخال مارمول، م. س.، صص. 161.160.

33. ابن أبي زرع، م. س.، صص. 41.40 و صص. 219.218؛ وعلي الجزنائي، م. س.، صص. 24-25 وأورد نفس الرواية حرفيا، أحمد ابن القاضي، م. س. ج1، صص. 35.34.

شهادة Deverdun من أن أحد الأطباء الأجانب زار حارة مراكش في نهاية القرن التاسع عشر، و"شاهد وجود مسجد وسجن وسوق، بل وملاح لليهود. وكان أهلها يتاجرون ويفلحون، ومنهم من سكن الحارة ثلاثين سنة"، ومن أنه "كان يوجد قبل 1317هـ/1899م «دوار المجاذمة» يحتوي على نحو مائتين من المصابين، ولكنهم تشتتوا"[34]. فإن النتف التي نقف عليها خلال العصر الحديث، تكتفي بالإشارة إلى أن هذا الشخص أو ذاك كان يقيم بحارة معينة، وأنه لما مات دفن بها، وهو ما يقيم الدليل على أن المصابين كانوا لا يدفنون خارج الحارات، ومن بينهم، على سبيل المثال: "الشيخ الولي أبو الحجاج يوسف (المصمودي) المقيم بحارة الجذماء خارج فاس البالي، كان مبتلي ثم عافاه الله، غير أن أطراف رجليه ويديه سقطت [...] توفي رحمه الله في العشرة الخامسة ودفن بالحارة المذكورة". كما قال ابن الزيات في شأن أبي عصفور يعلى ابن وين يوفن (ابن واجد أو ابن الأحسنين) أنه "تلميذ أبي يعزى، أصله من مكناسة نزل حارة الجذماء خارج حضرة مراكش، وبها مات عام ثلاثة وثمانين وخمسمائة"[36]. وكان "أبو يعقوب يوسف المبتلى، [...] بحارة الجذماء، وبها مات في شهر رجب عام ثلاثة وتسعين وخمسمائة، ودفن خارج باب أغمات عند رابطة الغار [...] وكان صابرا راضيا. سقط بعض جسده في بعض الأوقات"[37]. فهل كانت أعراض التلف التي تصيب أجساد المرضى، هي التي تحول دون غسلهم ونقلهم حسب الطرق المعتادة ليدفنوا بمقابر المدينة كبقية الناس؟ أم هل أن هاجس التوجس من انتقال العدوى ألقى بظلاله على مواقف من كانوا مكلفين بتنظيم الجنائز؟ أم هل للأمر علاقة بتمسك هؤلاء المصابين بدفنهم في حاراتهم؟

---

34. عبد العزيز بنعبد الله، م. س.، صص. 17-16.

35. محمد ابن عسكر، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، تحقيق محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1976، صص. 82-81. راجع أيضا: ابن عيشون الشراط، م. س.، صص. 289-288.

36. ابن الزيات، م. س.، ص. 268.

37. نفسه. 313-312.

وفيما يتصل بطبيعة السكن الذي كان يقطن فيه المرضى، فلا ندري هل كان يختلف حسب انتماءات المصابين وتراتبيتهم؟ أم أنه لم يكن هناك تمييز بينهم يراعي أوضاعهم المادية وأصولهم الاجتماعية؟ ففيما يتعلق بنهاية القرن التاسع عشر، أورد عبد العزيز بنعبد الله نقلا عن E. Doutté أن حارة الجذامي لدى إحدى قبائل أحواز مراكش "كانت [...] تتكون من نحو عشر نوالات محاطة بسور من الطوب الجاف، ولم تكن تتحمل إيواء أكثر من أربعين شخصاً. وكانت القبيلة كلما شعرت بإصابة أحد أعضائها بجذام أو مرض يشبهه، أرغمته على الإقامة في الحارة. فإذا رفض، أخبر القائد؛ فيلزمه بذلك. وكان المرضى [...] يلبسون قبعة واسعة الأطراف تسمى »تارازة«. وكانت نفس الحارة أيضاً في الجديدة"[38]. أما ما يخص الفترة الحديثة، فالملاحظ أن عدد الدور، بالنسبة لمدينة فاس، حددها الحسن الوزان في مائتي دار، ومارمول في ستين دارا. ولا ندري هل كانت دورا جماعية أم فردية؟ وهل حافظت على نفس المورفولوجية إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر؟ أم هل أنها كانت تبنى بمواد صلبة؟

وبما أنه كان يسمح بزيارة الجذامى في حاراتهم، كما تؤكد ذلك المصادر الإخبارية، فإن أصدقاء الشيخ يوسف بن علي ذكروا حين زاروه، أنه كانت له دار بحارة الجذماء[39]. وكانت تتم زيارة الشيخ أبي يعقوب خارج باب أغمات بحارة الجذماء، حسب رواية أبي يعقوب يوسف بن عيسى بن عمران الذي كان حاضرا إبان الزيارة[40]. وذكر ابن عيشون نقلا عن تحفة الإخوان للمرابي، أن أبا الحجاج يوسف الشريف قال: "كنت مرة بفاس اقرأ بالمدرسة، فاشتقت أنا وبعض الفقراء زيارة الولي سيدي يوسف الذي كان بالحارة من باب الجيسة، فقصدناه والتقينا به، فكان مما حصل عندنا منة كلامه بعد أن قال: كيف تزورونا ولسنا بأهل لذلك؟"[41]. وهو قول يقودنا إلى التساؤل عن الصورة

---

38. عبد العزيز بنعبد الله، م. س.، صص. 16-17.
39. ابن الزيات، م. س.، صص. 312-313.
40. نفسه، ص. 348.
41. ابن عيشون الشراط م. س.، ص. 289. أنظر أيضا: محمد بن جعفر الكتاني، م. س. ص. 184.

التي حملها المجذوم في ذهنية المجتمع. لقد تم وصف إصابة المجذوم بكونها ابتلاء من الله عز وجل، وامتحان في الدنيا قبل الآخرة، وعقابا من الله على بعض السلوكات الممارسة، نظرا لما كان يخلفه هذا المرض من انعكاسات بدنية ونفسية أليمة تتمثل في المعاناة وفقدان الأهل والأحباب[42]. إذ لما تزوجت إحدى زوجات أحمد بن محمد الشاوي من رجل آخر، بعد وفاته" فعاقبها الله تعالى غيرة على أوليائه وأصابها والعياذ بالله بالجذام، وأصاب أيضا الرجل الذي تزوجها"[43].

وفي محاولة للكشف عن الأوضاع الاجتماعية للمجذومين، عدنا إلى النوازل الفقهية لأحمد الونشريسي، لعلها تفيدنا في الإجابة عن العديد من التساؤلات التي تظل عالقة في أذهاننا. ووقفنا في هذه النوازل على بعض القضايا المتعلقة بمخالطة المجذومين وكيفية التعامل معهم، والتي تصب كلها في قضايا تتعلق بالبيع والشراء، وولوج المساجد ومنابع المياه واستعمال الأواني ومعاشرة الزوجة والجواري، والأحباس الموقوفة عليهم، ومدى جواز إخراج المجذوم من القرية، وهل يجوز تركهم عرضة للفناء، ومسألة التصرف في ممتلكاتهم. وفيما يرتبط بقضية الإرث، فلا صحة للمبالغة التي أوردها الحسن الوزان، ومؤداها بأن أي شخص دل على مجذوم تعود إليه نصف تركته، بل احتفظ أي مجذوم بكامل حقوقه في هذا الباب. لكن الحسن الوزان يبدو أنه تأثر، وهو يحرر كتابه، بما كان سائدا في الإمارات الإيطالية من أنظمة، تحرم المجذومين من ميراثهم بمجرد ما يقام لهم القداس من طرف الرهبان، ويرسلون إلى المعزل. وهذه أهم النوازل الواردة في المعيار بخصوص المجذومين:

---

42. وهو ما عبر عنه سيدي يوسف بن علي بالقول:

تعودت مس الضر حتى ألفته
وأسلمني طول البلاء إلى الصبر
ووسع قلبي لأذى الأنس بالأذى
وقد كنت أحيانا يضيق به صدري

ابن الزيات، م. س.، صص. 313-312.

43. ابن عيشون الشراط، م. س. ص. 248.

- حكم المجذوم ببيع الثوب[44]: وتدل هذه النازلة على أن بعض المجذومين كانوا يوجدون خارج الحارات، ويمارسون التجارة.

- عدم منع المجذوم من المسجد لكنه يمنع من مورد الماء[45]: عليه أن يكلف شخصا ما بسقي الماء له ووضعه في أوانيه.

- استفادة المجذومين من موارد الأحباس[46]: لا تتم إلا إذا أثبت طبيب إصابتهم بهذا المرض وعجزهم عن العمل. والراجح أن هذا الإجراء اتخذ في حق مجموعة من المعوزين والمتسكعين، الذين كانوا لا يترددون في الاستقرار بحارات الجذامى، للاستفادة من امتيازات العيش بها، أو لأنهم مصابين بأمراض جلدية أو غيرها، لا تستوجب بالضرورة انعزالهم عن الناس.

- مخالطة المجذومين عن طريق الاقتراب منهم[48]: هناك من رفض الاختلاط بهم وهناك من أجاز ذلك، وهناك من اعتبر ذلك مكروها، إلا إذا دعت الضرورة لذلك.

- ترك المصابين عرضة للفناء[49]: القيام بحقوق المسلمين من التمريض والغسل والدفن فرض لا يجوز إهماله، وكذلك عيادة المرضى. وهو ما يدل على أن الاعتناء بالمجذومين وزيارتهم، كانا أمرا شائعا.

وتحيلنا هذه النوازل إلى أهمية القيام بمقارنة أولية بين أوضاع المجذومين في المغرب ونظرائهم في أوروبا، والتي يمكن إجمالها في الملاحظات التالية:

كانت الكنيسة تساوي بين المرض والخطيئة، حيث مثل فصل المجذوم موتا حقيقيا له، تجسدت رمزيته الدينية في الربط بينه وبين معاناة المسيح،

---

44. أحمد الونشريسي م. س.، ج 6، ص. 422.
45. أحمد الونشريسي، نفسه، ج 6، ص. 422، و ج 11، ص. 302.
46. نفسه، ج 7، ص. 481.
47. نفسه، ج 7، صص. 342-341.
48. نفسه ج 11، صص. 356-355-354-353-352.
49. نفسه، ج 11، ص. 358.

وكانت نظرة المجتمع إليهم بأنهم مخطئون، وأن عقاب الله لهم اتخذ هذا الشكل(50).

عانى المجذومون كثيرا من تشديد إجراءات التمييز ضدهم بلغت حد توجيه عدة تهم لهم من قبيل خطف الأطفال بهدف ذبحهم، وتسميم العيون والآبار، والتعامل مع الشياطين، وممارسة الشعوذة [...](51).

حين يعلن الشخص مصابا بالجذام، يصدر بصدده حكم يقرأ علانية بالكنيسة، ثم يستقبل من طرف الراهب، الذي يقيم له قداس ينتهي بنقله إلى غرفته بإقامة الجذامى، ويمنح ناقوسا cliquette وقفازات وجراب الخبز وإناء للاغتسال بهدف التخفيف من الآلام، ولباس خاص حتى يعرفه الجميع، ثم تقدم له تعليمات للعيش داخل الحارة(52)، تهم على الخصوص عدم ولوج الأماكن العامة، أو اقتسام المياه أو الطعام مع عموم الناس(53).

ما الخلاصات التي يمكن الخروج بها من هذه الورقة؟

لا تسعف المادة المصدرية الباحث في دراسة أوضاع المجذومين بمغرب بداية العصر الحديث، نظرا لعزوف الإخباريين عن الخوض في معاناتهم، وكان

---

50. M. Foucault, “Histoire de la médicalisation”, deuxième conférence prononcée dans le cadre du cours de médecine - sociale à l’Université d’État de Rio de Janeiro, octobre 1974, p. 22.

F.-O. Touati, *Maladie et société au Moyen Âge. La lèpre, les lépreux et les léproseries dans la province ecclésiastique de Sens jusqu'au milieu du XIVe siècle*, 1998, Bruxelles.

51. F. Bériac, *Histoire des lépreux au Moyen Age. Une société d'exclus*, 1988, Paris, - Imago.

Jean-Daniel Morerod, *“Empoisonner les Chrétiens” : Les conspirations imaginaires du XIVe siècle*. Séminaire de l’Université de Neuchâtel, Année universitaire 2000-2001. Surtout la deuxième partie consacrée aux représentations et aux images de la lèpre dans la société.

52. L–A. Labourt, *Recherches sur l’origine des ladreries, maladreries et léproseries*, 1854, Paris, Guillaumin. Le lépreux c’est « cette figure insistante et redoutable qu’on n’écarte pas sans avoir tracé autour d’elle un cercle sacré ». Foucault, 1961, pp. 16-17.

53. L–A. Labourt, *Recherches sur l’origine des ladreries, maladreries et léproseries*, 1854, Paris, Guillaumin. Le lépreux c’est « cette figure insistante et redoutable qu’on n’écarte pas sans avoir tracé autour d’elle un cercle sacré ». Foucault, 1961, pp. 16-17.

للأمر علاقة بالأبعاد الدينية والأخلاقية التي تحث على عدم التشفي في ما قدر الله وحكم، إذ عمل الإخباريون بمبدإ الفرار من قدر الله إلى قدر الله.

الظاهر أنه رغم وجود الحارات، لم يعش المجذومون في عزلة تامة عن المجتمع، بقدر ما حافظوا على روابط، وإن كانت محدودة، مع بعض أفراده سواء من خلال الزيارات أو عبر تنقل بعضهم في أزقة وأحياء المدينة.

يبدو أن أوضاع المجذومين كانت تزداد سوءا خلال فترات الفتن والمجاعات والأوبئة، حيث يتوقف تمويل المخزن، ويمسك المحسنون أيديهم عن تقديم الصدقات.

ومن الجلي أن وضعية الجذامى بالمغرب كانت أفضل بكثير مما كان عليه نظراؤهم بأوروبا، إذ أن قيم الإسلام القائمة على الإيمان بالقدر وعلى التضامن والتكافل قد خففت نسبيا من معاناتهم.

والراجح أن كل مدينة كبرى بالمغرب كانت تتوفر على حارة للجذامى، يتكفل المخزن بالإشراف على تسييرها من خلال جهاز إداري واعتمادا على معايير وقيم تنظيمية تستمد أسسها من البعدين الديني والدنيوي.

وفي المحصلة النهائية هل يمكننا الحديث عن تهميش طوعي أم عن تهميش مفروض على أشخاص أجبرتهم علة الجذام على العيش في كنف مجتمع "مواز"؟ أم أن الأمر كان في نفس الوقت إراديا ولا إراديا، أي يجمع بين استبعاد ممنهج وتهميش منتظم؟